

2006 ()

منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنوك

صندوق
النقد
العربي

الصندوق العربي
للإنماء الاقتصادي
والاجتماعي

الأمانة العامة
لجامعة الدول
العربية

المحتويات

الصفحة

أ	نبذة تاريخية
ب	تقديم
ج	مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2005
د	الرموز المستخدمة في التقرير
i	نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2005

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

وقد صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول منذ العدد الثالث.

وتأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

محمد ابراهيم التويجري	عبد اللطيف الحممد	جاسم المناعي	عبد العزيز التركي
الأمين العام المساعد	المدير العام	المدير العام	الأمين العام
للشؤون الاقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	منظمة الأقطار العربية
الأمانة العامة	الصندوق العربي للإنماء	صندوق النقد	المصدرة للبتترول
لجامعة الدول العربية	الاقتصادي والاجتماعي	العربي	(الأوابك)

تقديم

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لهذا العام، وكعادته منذ صدور العدد الأول منه عام 1980، التطورات الاقتصادية في الدول العربية. وقد حرصت الجهات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية ما يتضمنه من منهجية في تصنيف الدول العربية، أو من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة.

ودرج التقرير منذ بداية إعداده على تصنيف الدول العربية في مجموعات وفق المؤشرات الرئيسية مثل كثافة الموارد والسكان وتنوع القاعدة الإنتاجية، وحسبما تقتضيه ظروف وتغيرات مختلف المراحل التنموية. وقد كان تصنيف الدول في مجموعتين نفطية وغير نفطية الأكثر استخداماً خلال المراحل السابقة، إلا أن التطورات الاقتصادية في الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة أظهرت وجود حاجة إلى إعادة النظر مرة أخرى في تصنيفها. وحيث أن الاعتبارات التي تم الاستناد عليها في التصنيف الذي اعتمده التقرير في الأعداد الماضية باتت لا تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، فقد اتفقت الجهات المشاركة في إعداد التقرير على عدم تصنيف الدول إلى أي مجموعات ابتداءً من العدد السادس عشر منه، علماً بأنه قد يتم تصنيفها في بعض الفصول حسب الموضوع قيد الدراسة. ولذا، فقد يجد القارئ أن بعض الفصول تصنف الدول ضمن مجموعة أو أخرى، كما أن التصنيف يختلف من فصل لآخر تبعاً لاختلاف مواضيع هذه الفصول. وسيستمر العمل في تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية دون تصنيف مسبق لها حتى تظهر التجربة وجود الحاجة لذلك.

ومن ناحية البيانات والمعلومات، يحرص القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه بعد ذلك، وفي نفس الوقت إنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الجهات المعنية في الدول العربية تبذل جهوداً مشكورة، ليس فقط، في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير، ولكن أيضاً في تقديم المزيد من البيانات والمعلومات المتوافرة لديها. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة و قدر المستطاع لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

واستمراراً للنهج المتبع، يتناول محور التقرير لهذا العام "تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية"، وهو الفصل العاشر من هذا التقرير. ونرجو أن يكون هذا الفصل إضافة جيدة إلى التقرير ومرجعاً للمسؤولين والدارسين لهذا الموضوع. وأخيراً، فإنه وفي سبيل تسهيل عملية التحليل المقارن، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. ونظراً لتعرض أسعار صرف عملات عدد من الدول العربية للتقلبات، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار تختلف في هذه الدول عنها بالعملات الوطنية، وفي بعض الأحيان بصورة ملحوظة.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2005

		المساحة
	14.2	المساحة الكلية
مليون كم ² (1.4 مليار هكتار)	10.2	نسبتها إلى العالم
		السكان والعمالة
	309.9	عدد السكان
مليون نسمة	4.8	نسبتهم إلى العالم
في المائة	111.7	العمالة العربية
مليون عامل (عام 2004)	15	معدل البطالة
		الناتج المحلي الإجمالي
	1,066.5	القيمة بالأسعار الجارية
مليار دولار	21.4	معدل النمو السنوي (بالأسعار الجارية)
في المائة	3,558	متوسط نصيب الفرد (بسر السوق)
دولار	38.8	نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية
في المائة	9.8	نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية
		النفط
	59.0	نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي
في المائة	29.4	نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي
في المائة	22.8	إنتاج النفط الخام
مليون برميل يومياً	31.7	نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي
في المائة	11.4	نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي
في المائة	281.1	عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية)
مليار دولار		
		التجارة
	559.4	الصادرات السلعية (فوب)
مليار دولار	5.5	نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية
في المائة	314.1	الواردات السلعية (سيف)
مليار دولار	3.0	نسبة الواردات إلى الواردات العالمية
في المائة	45.3	إجمالي الصادرات البينية العربية
مليار دولار	10.3	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية
في المائة		
		الاحتياطيات الخارجية الرسمية*
	252.5	القيمة
مليار دولار	9.9	متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب)
شهرأ		
		الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
	149.3	القيمة
مليار دولار	18.8	قيمة خدمة الدين العام
مليار دولار	10.8	نسبة خدمة الدين إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات
في المائة	36.1	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
في المائة		

* باستثناء الذهب النقدي.

الرموز المستخدمة في التقرير

البيان غير متوفر أو لا ينطبق	_____	...
القيمة أو النسبة تعادل الصفر	_____	-
نسبة مئوية	_____	(%)
جرام	_____	ج
كيلو متر	_____	كم
كيلو متر مربع	_____	كم ²
كيلو جرام	_____	كج/كجم
ملليتر (1/1000 لتر)	_____	مل
مليمتر	_____	مم
مليمتر مكعب	_____	مم ³
متر مكعب	_____	م ³
برميل نفط يومياً	_____	ب/ي
برميل مكافئ نفط	_____	ب م ن
برميل مكافئ نفط يومياً	_____	ب م ن/ي
طن مكافئ نفط	_____	ط م ن
وحدة حرارية بريطانية	_____	و ح ب
منظمة الأقطار المصدرة للبتروك	_____	أوبك
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك	_____	أوابك

2005

يقدم التقرير الاقتصادي العربي الموحد هذا العام تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2005. ويبدأ باستعراض مختصر لأحوال الاقتصاد الدولي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنفط. وبعد ذلك يستعرض التقرير تطورات المالية العامة والنقدية والمصرفية وأسواق الأوراق المالية العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والبيئية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتطرق التقرير لموضوع تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي، ثم التعاون العربي في مجال البيئة والتنمية المستدامة، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

استمر الأداء الجيد للاقتصاد العالمي خلال عام 2005، وإن سجل تباطؤ عما كان عليه في العام السابق، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي العالمي 4.9 في المائة مقارنة بنحو 5.3 في المائة في عام 2004. وقد تباطأ النمو في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. فبالنسبة للدول المتقدمة، تراجع معدل النمو في عام 2005 إلى 2.6 في المائة مقابل 3.2 في المائة في عام 2004. وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد استمر الأداء الاقتصادي بشكل جيد، على الرغم من انخفاض معدل النمو للمجموعة من 7.7 في عام 2004 إلى 7.4 في عام 2005.

وقد صاحب نمو الاقتصاد العالمي في عام 2005 استمرار ارتفاع معدلات التضخم بصورة معتدلة في الدول المتقدمة في الوقت الذي شهدت هذه المعدلات انخفاضاً طفيفاً في الدول النامية، وذلك على الرغم من الارتفاع المتواصل في أسعار النفط العالمية. وسجلت معدلات البطالة في معظم اقتصادات الدول المتقدمة انخفاضاً في عام 2005، كما تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى نحو 7.4 في المائة في عام 2005 من حوالي 10.6 في المائة في العام السابق، مع ملاحظة أن معدل نمو حجم التجارة العالمية لا يزال يتجاوز معدل نمو الاقتصاد العالمي.

ففي جانب الصادرات العالمية، يلاحظ استمرار نمو حجم صادرات الدول النامية بمعدلات أعلى من معدل نمو حجم التجارة العالمية. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى النمو السريع في صادرات الدول النامية الآسيوية من السلع ذات التقنية العالية وكذلك إلى التطورات في تصدير المنسوجات والملابس، وذلك إثر انتهاء العمل بنظام الحصص في مطلع

عام 2005. وعلى الرغم من أن الصادرات العالمية من هذه السلع استمرت في النمو، إلا أنه حدث إعادة توزيع الحصص في السوق حيث توصلت الصين في الدرجة الأولى تلتها الهند إلى تحقيق زيادة ملحوظة في صادراتهما إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك على حساب حصص صادرات الدول النامية الأخرى، ومنها بعض الدول العربية، كتونس ومصر والمغرب، والتي كانت تستفيد من الأفضليات التي سهلت نفاذ منتجاتها من المنسوجات والملابس إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية.

وفي جانب المدفوعات، ظلت الاختلالات جلية في أوضاع الحساب الجاري بين دول العجز التي تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة بعجز في حسابها الجاري بنحو 792 مليار دولار عام 2005 ودول الفائض، التي تضم الدول النامية الآسيوية (كالصين والهند) والدول المصدرة الرئيسية للنفط في منطقة الشرق الأوسط. وقد يتطلب تصحيح اختلالات أرصدة الحسابات الجارية تبني دول العجز إصلاحات تضمن زيادة معدلات الادخار المحلي فيها، وقيام دول الفائض بتحفيز زيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستثماري في تطوير البنية التحتية والمشاريع المنتجة والتي تخلق وظائف جديدة للقوى العاملة فيها.

وفيما يخص التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية، فقد تميزت باستعادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، ومنها الدول العربية بمعدلات عالية نسبياً، بالإضافة إلى تزايد أهمية تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول النامية التي تقدر بحوالي 188.2 مليار دولار في عام 2005 مقارنة بحوالي 96.5 مليار دولار في عام 2001. كما أصبحت تحويلات العاملين إلى الدول النامية تشكل ثاني أهم مصدر للتمويل الخارجي في هذه الدول بعد الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد سجل إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى في عام 2005 ارتفاعاً بمعدل أقل مما سجله في العام السابق، وفي الوقت نفسه تراجعت مدفوعاتها لخدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات، بما يعكس استمرار الانتعاش في النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية لهذه الدول.

ولقد انعكس الأداء الجيد للاقتصاد العالمي، الذي تمثل في النمو العالمي المرتفع والزيادة المستمرة لأسعار النفط ونمو التجارة العالمية وتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بصورة إيجابية على أداء الاقتصادات العربية. وقد كان لهذه العوامل أثر إيجابي على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط للعام الثاني على التوالي، مسجلة بذلك فوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها. كما استفادت الدول العربية غير النفطية من زيادة النشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط من جراء ارتفاع تحويلات العمالة العربية الوافدة وزيادة حركة السياحة البيئية العربية، بالإضافة إلى زيادة تدفقات الاستثمارات البيئية ومنها الاستثمارات في محافظ الأصول المالية. غير أن ارتفاع أسعار النفط العالمية كان له تأثيراته السلبية على عدد من الدول العربية المستوردة للنفط التي شهدت زيادة عجز الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى تدهور أوضاع المالية العامة فيها.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

كان لانتعاش الاقتصاد العالمي المتواصل انعكاساته الإيجابية على استمرار النمو المرتفع نسبياً في اقتصادات الدول العربية خلال عام 2005، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 879 مليار دولار إلى ما يزيد عن ألف مليار دولار، محققاً بذلك معدلاً أعلى للنمو بالأسعار الجارية بلغ 21.4 في المائة، مقارنة بحوالي 17.8 في المائة في العام السابق. ولقد حققت الدول العربية أيضاً معدلات نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 5 في المائة و8.2 في المائة في عشر دول عربية، وحققت ست دول عربية أخرى معدل نمو حقيقي تراوح بين 3.2 في المائة و4.6 في المائة.

واستمرت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة في غالبية الدول العربية، إلا أن البعض منها شهد معدلات تضخم مرتفعة نسبياً بسبب ارتفاع حجم الطلب المحلي وزيادة أسعار الواردات، إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بظروفها المحلية. وشهدت الدول العربية تحسناً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز معدل نموه بالأسعار الجارية 9 في المائة في غالبية الدول العربية. وبالنسبة لتطور القطاعات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي، لا تزال مساهمة الصناعات الاستخراجية تستحوذ على أعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 38.8 في المائة، يليها قطاع الخدمات في المركز الثاني بنسبة 36.8 في المائة، ثم الصناعات التحويلية بنسبة 9.8 في المائة، والزراعة بنسبة 6.7 في المائة.

وفي جانب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت أهمية الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 59.8 في المائة مقارنة بنسبة 64.8 في العام السابق. وتراجعت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة لتصل نحو 20.1 في المائة مقارنة بنسبة 21.1 في المائة في العام السابق، كما سجلت حصيلة صادرات السلع والخدمات للدول العربية كمجموعة نمواً تجاوز نمو الواردات من السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع فائض فجوة الموارد في عام 2005.

التطورات الاجتماعية

يقدر عدد سكان الدول العربية في عام 2005 بحوالي 310 مليون نسمة ومعدل النمو السكاني السنوي بنحو 2 في المائة. ويعتبر هذا المعدل الأعلى مقارنة بمثيله في الأقاليم الرئيسية في العالم ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ويتميز الوضع السكاني في الدول العربية بارتفاع معدلات الخصوبة يصاحبه انخفاض سريع في معدلات الوفيات، مما أدى إلى

اتساع القاعدة الفتية من السكان، إذ تتراوح نسبة السكان دون عمر 15 سنة بين 25 و40 في المائة من إجمالي عدد السكان في غالبية الدول العربية، مما يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصادات العربية لتوفير فرص العمل للقوى العاملة الفتية المتزايدة.

وبالرغم من الوضع السكاني المشار إليه سابقاً، فقد تمكنت الدول العربية من تحقيق إنجازات ملموسة في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، حيث استمر تحسن العديد من المؤشرات الاجتماعية مع تفاوت فيما بين الدول. وقد شمل ذلك معدلات القراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وفرص النفاذ لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إضافة إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي، وتراجع معدلات الوفيات.

وبالنسبة لأوضاع القوى العاملة، فإن أعدادها تتزايد سنوياً في جميع الدول العربية حيث يقدر معدل نموها بنحو 3.2 في المائة خلال الفترة 1995-2004. وتقدر نسبة العاملين في قطاع الزراعة بنحو 28.9 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية في عام 2004، وفي قطاع الصناعة بنحو 16.9 في المائة، وفي قطاع الخدمات بنحو 54.2 في المائة. وتقدر حصة النساء من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي 31 في المائة. ولا تزال الدول العربية كمجموعة تسجل أدنى معدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأقاليم الرئيسية في العالم. كما لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائداً، حيث تجد المرأة غالباً فرصاً أوسع للعمل في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم.

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية في مجملها لا تزال كبيرة، ومن أهمها تخفيف الفقر وتوفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل وتحقيق قفزة تكنولوجية نوعية وتحسين استغلال الموارد. وتتطلب مواجهة تلك التحديات مواصلة الجهود التنموية والحفاظ في الوقت نفسه على المنجزات التنموية المحققة من خلال توفير بيئة إقتصادية واجتماعية إيجابية ملائمة تسهم في تحقيق استدامة النمو ورفع مستوى المعيشة.

التطورات القطاعية

الزراعة

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2005 حوالي 71.4 مليار دولار وما نسبته 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (بالأسعار الجارية). واستمر انخفاض الأهمية النسبية لناتج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ضوء الزيادات المرتفعة للأهمية النسبية لناتج الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لعام

2005. وقد أدت الظروف المناخية المواتية في بعض الدول واهتمامها باستخدام التقانة الحديثة في الري وتوفير الخدمات الإرشادية، إلى زيادة الإنتاج النباتي والحيواني خلال عام 2005. وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية كالحبوب (القمح والشعير) والدرنيات والبقوليات والفواكه والقصب السكري والإنتاج الحيواني بجميع مكوناته، بينما سجل الإنتاج السمكي في الدول العربية معدل نمو طفيف.

وفي جانب تجارة السلع الزراعية، فقد ارتفعت الصادرات الزراعية بمستوى يقارب ضعف نسبة الارتفاع في الواردات الزراعية. إلا أنه وعلى الرغم من التحسن النسبي في أداء الصادرات الزراعية فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية بشكل تدريجي منذ مطلع الألفية، باستثناء عام 2004، وبقيت نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية تقارب 30 في المائة. وأدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية وتزايد الطلب عليها إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة عجزاً في اكتفائها الذاتي من الحبوب واللحوم والزيوت والسكر، في حين أنها حققت اكتفاءً ذاتياً في إنتاج الخضار والفواكه والبيض، وفائضاً طفيفاً في اكتفائها الذاتي من الأسماك.

الصناعة

استمر أداء القطاع الصناعي في التحسن للعام الثالث على التوالي، حيث ارتفع ناتجه إلى نحو 517.8 مليار دولار في عام 2005، محققاً بذلك نمواً قدره 36 في المائة. وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نحو 48.6 في المائة مقارنة بنحو 43.3 في المائة في العام السابق. ويعزى هذا التحسن إلى نمو ناتج الصناعة الاستخراجية في عام 2005 بمعدل 43 في المائة، وبالتالي توسعت حصته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 38.8 في المائة. وفي المقابل، انخفضت الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 9.8 في المائة مقارنة بنحو 10.4 في المائة في العام السابق، وذلك على الرغم من الزيادة الملحوظة في قيمة ناتج هذه الصناعة بنحو 13.9 في المائة خلال العام.

فبالنسبة للقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2005، ولا يزال إنتاج النفط الخام يمثل الجزء الأكبر من منتجات هذه الصناعة ويساهم بأكثر نسبة في القيمة المضافة لها. فقد بلغت مساهمته في ناتج الصناعة الاستخراجية نحو 92.7 في المائة بالأسعار الجارية خلال عام 2005. ويتوزع باقي القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بين إنتاج الغاز والخامات المعدنية كالحديد والزنك والرصاص، والخامات غير المعدنية كالفسفات ومواد البناء.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية، فقد تراجعت مساهمتها في ناتج القطاع الصناعي. وتعتبر الصناعات الكيماوية والبلاستيك، والصناعات الغذائية، وصناعة المعدات وآليات النقل من أهم الصناعات التحويلية في الدول العربية. ولقد شهدت بعض هذه الصناعات تطورات مهمة خلال عام 2005، أبرزها الإعلان عن عدد كبير من المشاريع الجديدة

والتوسعات في الطاقات الإنتاجية لصناعة التكرير، والصناعات البتروكيمياوية. كما شهدت صناعات مواد البناء ومنها صناعة الإسمنت وحديد التسليح والزجاج المسطح والخرسانة الجاهزة توسعاً ملحوظاً في الإنتاج، وذلك نتيجة للنمو المطرد في قطاع التشييد وفي مشاريع التطوير العقاري في العديد من الدول العربية.

النفط والطاقة

شهدت سوق النفط العالمية في عام 2005 تطورات ملحوظة في مؤشرات الرئيسية كالطلب والإمدادات والمخزونات والأسعار، حيث ارتفعت جميعها إلى مستويات غير مسبوقة. فقد وصل الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل في اليوم، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. وارتفعت الإمدادات النفطية بنسبة 1.4 في المائة لتصل إلى 84.3 مليون برميل يومياً، ساهمت الدول العربية من ذلك الإجمالي بحوالي 31.4 في المائة. وقد أدى الفائض في الإمدادات النفطية إلى زيادة في مستويات المخزون التجاري العالمي بنسبة 1 في المائة، علاوة على الزيادات بنسب متفاوتة لبقية المخزونات المختلفة.

وسجلت الأسعار الاسمية للنفوط العالمية المختلفة في عام 2005 ارتفاعاً إلى مستويات قياسية، إذ ارتفع المعدل السنوي لسعر سلة أوبك بنسبة 40.6 في المائة، ولخام برنت الأوروبي بنسبة 42.4 في المائة، ولخام غرب تكساس الأمريكي بنسبة 36.5 في المائة. واستمر ارتفاع الأسعار خلال العام بتأثير العوامل الأساسية، وخصوصاً نمو الطلب العالمي على النفط في أمريكا والصين والهند، وأيضاً العوامل المناخية، كالأعاصير التي اجتاحت منطقة خليج المكسيك مخلفة وراءها تعطيل لجزء كبير من الطاقات الإنتاجية، والعوامل الجيوسياسية التي سادت في منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات الملف النووي الإيراني، والاضطرابات العرقية في نيجيريا، علاوة على ازدياد مستوى المضاربات في الأسواق المستقبلية. وارتفعت أيضاً أسعار المنتجات النفطية المختلفة كالغازولين وزيت الوقود وزيت الغاز بنسب مختلفة، ويعزى ذلك إلى النقص في الطاقات التحويلية الملائمة لمعالجة نوعيات النفوط المنتجة والمصدرة عالمياً، وإلى التشدد المفروض على مواصفات تلك المنتجات من قبل الدول المستهلكة لها.

وقد سجلت الدول العربية خلال عام 2005 زيادات قياسية في قيمة صادراتها النفطية بنسبة 46.7 في المائة لتصل إلى حوالي 328 مليار دولار. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال العام وإلى الزيادة التي طرأت على إجمالي إنتاج النفط الخام في معظم الدول العربية. وحققت جميع الدول العربية بما في ذلك الدول التي انخفض إنتاجها النفطي زيادة في قيمة صادراتها النفطية.

وقد ازداد استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2005 بمعدل 5.6 في المائة إلى 8.1 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وشكلت المنتجات البترولية مصدراً رئيسياً لتلبية احتياجات الطاقة في الدول العربية حيث استأثرت بنسبة 55.8

في المائة من الإجمالي، يليها الغاز الطبيعي الذي يلبي ما نسبته 41.5 في المائة من الإجمالي، ولم يشكل متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية والفحم سوى 2.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية.

ولقد شهدت الدول العربية نشاطاً مكثفاً في مجال الاستكشاف خلال عام 2005 نتج عنه 71 اكتشافاً نفطياً وغازياً، إلا أنه لم تتحقق زيادة تذكر في احتياطات النفط. وقد ارتفعت الاحتياطات النفطية المؤكدة في الدول العربية بنسبة طفيفة بلغت 0.9 في المائة لتبلغ 667 مليار برميل، أي ما يمثل 59 في المائة من الإجمالي العالمي، كما شكلت احتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية ما نسبته 29.4 في المائة من الإجمالي العالمي.

التطورات المالية

تحسن وضع الموازنات الحكومية في الدول العربية مجتمعة بشكل كبير في عام 2005، فقد تم تحقيق فائض يفوق كثيراً ما تم تحقيقه خلال العامين السابقين، مع وجود تباين كبير في الأداء بين الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط وبقيّة الدول العربية. وتعكس هذه التطورات بدرجة كبيرة الارتفاع الملحوظ في الإيرادات النفطية في ضوء الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وبدرجة أقل الأداء الجيد في بنود الإيرادات الأخرى. ففي جانب الإيرادات، ازدادت الإيرادات النفطية بنحو 45.8 في المائة خلال العام لتصل إلى حوالي 281.5 مليار دولار، في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات الضريبية بنحو 7.8 في المائة، والإيرادات غير الضريبية بنحو 34.3 في المائة والدخل من الاستثمار بنحو 8.4 في المائة. وقد أدت هذه الزيادات مجتمعة إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية بنسبة 34.4 في المائة في عام 2005، لترتفع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 38.3 في المائة مقارنة بنحو 34.6 في المائة في عام 2004. وفي جانب الإنفاق، ارتفع الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي خلال عام 2005 بنسب عالية بلغت نحو 11.3 في المائة و20.9 في المائة، على التوالي، ليرتفع إجمالي الإنفاق في المحصلة بنحو 17.3 في المائة ويبلغ مستوى قياسياً قدره 301.8 مليار دولار. غير أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى نحو 29.2 في المائة في عام 2005 مقارنة بنحو 30.1 في المائة في العام السابق.

وبالنسبة للمديونية الداخلية، تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية كمجموعة قد انخفض من نحو 342 مليار دولار ونسبة 49.5 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 إلى نحو 270 مليار دولار ونسبة 40.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005. وقد أدى الارتفاع الكبير في الإيرادات الحكومية إلى تحسن مؤشرات الادخار الحكومي وارتفاع فوائض الموازنة إلى مستويات قياسية. وعلى الرغم من أن التطورات في جانب الإيرادات قد حدثت مقابل ارتفاع كبير في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، فقد كانت المحصلة تحقيق فائض كلي هو الأعلى مقارنة بالفوائض التي تم تحقيقها في سنوات سابقة، وذلك بالنسبة للدول العربية مجتمعة.

ويلاحظ وجود اتجاه توسعي في السياسة المالية في غالبية الدول العربية بشكل عام منذ عام 1999، حيث يعادل إجمالي الإنفاق العام في الدول مجتمعة في عام 2005 نحو 168 في المائة مستواه في عام 1999. وفي ضوء المستويات العالية للإنفاق، فإن الدول العربية، بوجه عام، والدول التي حققت فوائض مالية لأعوام متتالية، بوجه خاص، تواجه خيارين يصعب تبيينهما بصورة منفصلة عن بعضهما البعض. فمن جانب، تواجه الدول العربية ضغوطاً قوية لزيادة الإنفاق العام لدعم المزيد من الجهود للحد من المستويات العالية للبطالة وتخفيف الفقر وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية، في ضوء تزايد عدد السكان بنسب عالية. ومن جانب آخر، فإن الدول العربية مدعوة لضبط وترشيد الإنفاق لضمان استمرارية الأوضاع المالية والحد من تفاقم الديون وما يترتب عن ذلك من تأثيرات سلبية على الاستقرار الاقتصادي فيها. ويكتسب هذان الخياران أهمية أكبر عند ملاحظة أن الأوضاع المالية تتراجع كثيراً عند استثناء الإيرادات النفطية، وخاصة في الدول المصدرة للنفط حيث تشير بياناتها إلى وجود عجزات مرتفعة لا تقل كثيراً عن عجزات الدول غير النفطية في تلك الحالة.

التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق الأوراق المالية

في المجال النقدي، حققت السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة معدل نمو بلغ نحو 17.8 في المائة خلال عام 2005 نتيجة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية الذي عكس التطورات الإيجابية في الوضع الخارجي للدول العربية من جهة، ونمو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، من جهة أخرى. وفي هذا الشأن، يلاحظ أن الدول العربية قد واجهت خلال الأعوام الأخيرة تحدياً كبيراً في التعامل مع الآثار التوسعية للتدفقات المالية الخارجية، الأمر الذي ساهم بدرجات متفاوتة في زيادة ملحوظة في معدلات التضخم وأسعار الأصول المالية والعقارات. وقد حاولت بعض الدول العربية التصدي لهذه الآثار التوسعية وذلك باتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية لتقييد التوسع في الائتمان المصرفي من خلال القروض الاستهلاكية التي منحتها المصارف التجارية. وفيما يخص تطورات أسعار الفائدة، قامت السلطات النقدية في غالبية الدول العربية بتعديلات تصاعدية وذلك انسجاماً مع الاتجاه العام لارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية.

وفي جانب التطورات المصرفية، عملت غالبية الدول العربية على تحسين أوضاع الأجهزة المصرفية ورفع درجة سلامتها وملاءتها المالية والتزامها باتباع المعايير الدولية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في ظل عمليات التحرير المالي. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول واصل خلال العام تطبيق برامج للخصخصة والدمج المصرفي من أجل إنشاء كيانات مصرفية قوية. وفي ضوء العوامل الخارجية الإيجابية التي شهدتها غالبية الدول العربية، وما نتج عنها من انتعاش اقتصادي، فضلاً عن الإصلاحات سابقة الذكر، فقد سجل القطاع المصرفي في الدول العربية خلال عام 2005 أداءً جيداً حيث بلغ إجمالي موجودات المصارف العربية نحو 1,043 مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ 18.2 في المائة مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية

العربية مقومة بالدولار بنسبة 16 في المائة، بينما ارتفعت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية مقومة بالدولار بمعدل نمو بلغ 18.2 في المائة.

وفيما يتعلق بالتطورات في أسواق الأوراق المالية العربية، فقد شهدت أداءً جيداً في عام 2005 تمثل في ارتفاع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي بنسبة 91.6 في المائة ليصل إلى 413.3 نقطة في نهاية عام 2005، مسجلاً بذلك أعلى مستوى له. وفي ظل جهودها لاستقطاب المدخرات ورفع كفاءة استخدامها وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بهدف توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، واصلت السلطات المعنية في العديد من الدول العربية تطوير التشريعات والقوانين التي تحكم أسواق الأوراق المالية، واعتماد برامج للخصخصة تتضمن تحويل ملكية هذه الأسواق تدريجياً إلى القطاع الخاص.

التجارة الخارجية العربية

حققت التجارة الخارجية العربية الإجمالية أداءً متميزاً للعام الثالث على التوالي، في ضوء استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والنمو المرتفع في النشاط الاقتصادي العالمي. فقد نمت قيمة الصادرات العربية الإجمالية بحوالي 37.1 في المائة في عام 2005 لتصل إلى 559.4 مليار دولار. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات النفطية العربية، وإلى زيادة صادرات المنتجات الكيماوية. وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 4.5 في المائة في عام 2004 إلى 5.5 في المائة في عام 2005. وبجانب التحسن في أداء الصادرات، ارتفعت أيضاً قيمة الواردات العربية بنحو 21.6 في المائة في عام 2005 لتصل إلى 314.1 مليار دولار في ضوء استمرار النمو الاقتصادي المرتفع في غالبية الدول العربية وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط. وارتفعت بذلك حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى 3 في المائة.

وعلى صعيد اتجاهات التجارة الخارجية العربية، فقد تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية الإجمالية، بينما حافظت كل من اليابان والولايات المتحدة والصين على حصصها من الصادرات العربية. وبالنسبة لمصادر الواردات العربية الإجمالية، ارتفعت حصة الواردات العربية البينية وحصص الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة، بينما تراجعت حصة الواردات العربية من اليابان. ويبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية حيث بلغت حصته من الصادرات والواردات العربية حوالي 21 في المائة و43.6 في المائة على التوالي في عام 2005.

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة العربية، استأثرت فئة الوقود المعدني بالحصة الكبرى في مكونات الصادرات العربية، تلتها المصنوعات، ثم المنتجات الكيماوية والآلات ومعدات النقل، والأغذية والمشروبات. واحتلت الآلات ومعدات النقل أعلى حصة في هيكل الواردات العربية، تلتها المصنوعات ثم الأغذية والمشروبات.

وفيما يخص التطورات في التجارة البينية العربية في عام 2005، فقد ارتفعت قيمة الصادرات البينية بنسبة 33.2 في المائة لتصل إلى 45.3 مليار دولار، في حين تزايدت قيمة الواردات البينية بنسبة 34.5 في المائة لتبلغ 38.9 مليار دولار. ونتيجة لهذه التطورات وصل متوسط حصة التجارة البينية العربية إلى حوالي 10.3 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

ومن أهم التطورات في سياسة التجارة الخارجية في الدول العربية، انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، ليصل عدد الدول العربية الأعضاء إلى اثنتي عشرة دولة في نهاية عام 2005. كما اتخذت الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس عدداً من الإجراءات الوقائية لحماية مصالحها التصديرية إلى أسواقها الرئيسية، أي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وذلك في ظل انتهاء العمل بنظام الحصص الذي فرضته الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس، في إطار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنسوجات والملابس.

وبالنسبة للتطورات في السياسة التجارية البينية، فقد انتهى تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005، حيث أصبحت السلع العربية المنشأ والمتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة معفاة من الرسوم الجمركية. وتبقى الحواجز غير الجمركية وعدم التوصل بعد إلى اتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية أهم العقبات أمام تحقيق التحرير الكامل لحركة التبادل التجاري السلعي بين الدول العربية.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

حققت موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة فوائض قياسية خلال عام 2005، وذلك بفضل الارتفاع الملحوظ في حصيلة صادراتها النفطية وللعام الثالث على التوالي. فقد ارتفعت الفوائض المسجلة في الموازين التجارية للدول العربية، حيث بلغ متوسط فائض الميزان التجاري منسوباً للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو 23.4 في المائة في عام 2005 مقابل 16.5 في المائة في العام السابق.

وفي جانب موازين الخدمات والدخل والتحويلات الجارية، شهدت الدول العربية كمجموعة عجزاً في صافي الخدمات والدخل نتيجة لارتفاع المدفوعات المرتبطة بقطاع النفط، إضافة لارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين. وازداد العجز في صافي التحويلات الجارية، الذي يعزى في جزء منه إلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج من الدول العربية المرسلة

وكذلك إلى ارتفاع التحويلات الرسمية في عام 2005. وكمحصلة للعوامل سابقة الذكر، فقد حقق الحساب الجاري للدول العربية أعلى فائض له بلغت نسبته 18.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

ولقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول المصدرة الرئيسية للنفط إلى مستويات قياسية، وتحسن ذلك الفائض في بعض الدول الأخرى نتيجة لتحسن إيراداتها من السياحة كما هو الأمر في حالة تونس ومصر والمغرب. وفي المقابل، تدهور عجز الحساب الجاري في الأردن نتيجة لارتفاع قيمة الواردات النفطية الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. ولقد مكن فائض الحساب الجاري في موازين المدفوعات لمجموع الدول العربية في عام 2005 من زيادة الاحتياطيات الخارجية الرسمية لتبلغ حوالي 253 مليار دولار، وهي تمثل ما يقارب ضعف ما سجلته في عام 2002.

أما في جانب التطورات في الدين العام الخارجي، فقد سجلت مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة تحسناً في عام 2005، واستمرت الدول العربية المصدرة للنفط في تخفيض مستويات مديونيتها الخارجية بصورة ملحوظة، كما بذلت الدول الأخرى أيضاً جهوداً لتقليل أعباء مديونيتها. وقد تراجعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت أيضاً نسبة خدمة هذا الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة.

وفيما يخص تطورات أسعار صرف العملات العربية، فقد أدى تحسن قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2005، وبوجه خاص اليورو والين الياباني، إلى ارتفاع قيمة العملات العربية المرتبطة بالدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. غير أن الاتجاهات العامة لأسعار صرف العملات العربية خلال الفترة 2000-2005 تظهر انخفاضاً في قيمة العملات العربية المعومة تعويماً حراً أو تعويماً مداراً أكبر من الانخفاض في قيمة العملات العربية المثبتة، الأمر الذي يبرز ملائمة نظام تعويم العملة الوطنية بالنسبة للدول العربية ذات القاعدة التصديرية المتنوعة نسبياً، وذلك للحفاظ على تنافسية صادراتها في أسواق شركائها التجاريين.

تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

تشكل تحويلات العاملين في الخارج موضوع فصل محور التقرير لهذا العام وذلك في ضوء تزايد الاهتمامات العربية والدولية بأهمية هذه التدفقات في دفع ومساندة التنمية في الدول النامية. وتشكل تحويلات العاملين في الخارج إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية، حيث تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية. وتتميز تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة للدول العربية بعدد من الخصائص، من أبرزها، أن المنطقة العربية تشمل دولاً مستقبلية لتحويلات العاملين ودولاً مرسلة

للتحويلات، كما أن بعضها الآخر يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه، غير أنه من حيث العدد، تعتبر غالبية الدول العربية مستقبلة صافية لتحويلات العاملين. أما من حيث قيمة تحويلات العاملين، فتعتبر الدول العربية كمجموعة مصدرة صافية لتحويلات العاملين في الخارج، شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة، وهما المجموعتان الوحيدتان اللتان تشملان دول مرسله صافية لتحويلات العاملين من بين المجموعات الدولية الأخرى. ولقد بلغت تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية للتحويلات في عام 2004 حوالي 24.1 مليار دولار، بينما بلغت تحويلات العاملين المرسله من الدول العربية حوالي 31.8 مليار دولار. ويعتبر لبنان والمغرب ثم مصر أكثر الدول العربية المستقبلية لتحويلات العاملين، بينما تأتي السعودية ثم الإمارات فليبنان والكويت في مقدمة الدول العربية المرسله لتحويلات العاملين.

وفي جانب أهمية تدفقات تحويلات العاملين من الدول العربية المرسله للتحويلات إلى الدول العربية المستقبلية لها، فقد تجاوزت قيمة تلك التحويلات البنينة تدفقات كل من المساعدات الإنمائية العربية الميسرة والعمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية الواردة إلى الدول العربية، مما يشير إلى أن العمالة العربية قد ساهمت وتساهم بشكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلية لتحويلات العاملين من خلال توفير التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص العمل. كما أنها ساهمت كذلك في الدول المرسله للتحويلات من خلال استفادتها من القيمة المضافة التي تضيفها العمالة العربية للنتاج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمتها في تنشيط الاستهلاك والاستثمار المحلي فيها.

ويمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على اقتصادات الدول المستقبلية للتحويلات من جهة، وتعزيز كفاءة تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة للدول المرسله، من جهة أخرى. فبالنسبة للدول المستقبلية لتحويلات العاملين، فإن منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية وزيادة فرص الاستثمار تؤدي إلى زيادة التحويلات وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات. وبالنسبة للدول المرسله للتحويلات، فإن تشجيع المنافسة في سوق التحويلات بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين مستويات الخدمات المالية سيساهم في تعزيز نشاط القطاع المصرفي فيها. كما أن إفساح المجال أمام العمالة الوافدة للاستثمار في أسواق الأوراق المالية وأسواق العقارات سيساعد على تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسله إلى الخارج ويدعم التنمية الاقتصادية للدول المرسله للتحويلات.

العون الإنمائي العربي

بلغت المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2005 حوالي 1.7 مليار دولار، وبلغت نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين نحو 0.3 في المائة. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2005 حوالي 129.2 مليار دولار، ساهمت فيها السعودية بنسبة 66.9 في

المائة، والكويت بنسبة 15.1 في المائة، والإمارات بنسبة 9.9 في المائة، بينما ساهمت الدول العربية المانحة الأخرى بالباقي. وبالإضافة، واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية جهودها في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية، حيث بلغ إجمالي التزامات عملياتها التمويلية في عام 2005 حوالي 3.9 مليار دولار.

ويعتبر العون الإنمائي العربي أحد أهم جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والدول النامية. وتبرز أهميته من كونه أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى التجارية والتنمية. وبالإضافة، فقد اكتسبت الدول العربية المانحة خبرة تمتد لأكثر من أربعة عقود في مجالات العون الإنمائي وعلاقات التعاون والتنسيق مع مختلف المانحين الدوليين، الأمر الذي يمكنها من إدارة هذه المساعدات بكفاءة عالية وضمان انسجامها مع السياسات والأولويات الاقتصادية للدول المستفيدة.

وفي جانب تطورات المساعدات الإنمائية الدولية، تعتبر الشراكة العالمية من أجل التنمية من الأهداف الرئيسية التي وردت ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، عقد اجتماعان دوليان للدول المانحة خلال عام 2005، أولهما كان في باريس والثاني في جلينجس باسكتلندا، وذلك لتقييم فعالية المساعدات الدولية. ولقد أكدت الدول المتقدمة المانحة خلال هذين الاجتماعين على الالتزام بزيادة حجم مساعداتها الإنمائية للدول النامية.

الأوضاع البيئية والتعاون العربي في مجال البيئة والتنمية المستدامة

تزايد اهتمام الدول العربية بالتنمية البيئية في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق التقدم الاقتصادي، حيث سعت إلى استحداث الأطر المؤسسية لتحقيق التكامل بين متطلبات حماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة. غير أن أوضاع البيئة في الدول العربية تتأثر بشكل مباشر بعدة عوامل، بعضها يعود للأوضاع الناجمة عن العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، والبعض الآخر للسياسات الاقتصادية المتبعة في العديد من الدول العربية. فمن جانب تأثيرات العوامل الطبيعية والاقتصادية، فإن تناقص مصادر المياه المتجددة، والاستنزاف السريع وتدهور نوعية مياه الشرب، وتفاقم مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي الملوث في المجاري المائية، وتدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وتزايد التصحر كلها عوامل تساهم في تدهور البيئة. بالإضافة، فإن النزاعات بين بعض الدول العربية والدول المجاورة لها حول التقاسم المشترك لمياه الأنهار، والحروب التي عانت منها المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين أدت أيضاً إلى تدهور الأوضاع البيئية في الدول العربية.

وفي جانب السياسات الاقتصادية، فقد تبني العديد من الدول العربية سياسات لتسعير منتجات الطاقة وتوفير المياه لأغراض الصناعة والزراعة لا تتسق وسياسات ترشيد الاستهلاك. ولقد قام البنك الدولي بإعداد دراسات ميدانية في عدد من الدول العربية، وتم تقدير الكلفة الاقتصادية للتدهور النسبي في نوعية وتلوث المياه والهواء والمناطق الساحلية والمخلفات والتربة والغابات وتأثيراتها على البيئة الكونية. فعلى سبيل المثال، قدرت الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي

في عام 2000 في المغرب بحوالي 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتراوحت هذه الكلفة في تونس والجزائر ولبنان والأردن وسورية ومصر بين 2.7 في المائة و5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في جانب التعاون العربي في مجال البيئة، فلا يزال محدوداً، حيث يقتصر في الوقت الحاضر على تنسيق المواقف العربية في المحافل البيئية الدولية، كما تقوم منظمات العمل العربي المشترك والمتخصصة بالتعاون مع اللجنة المشتركة والمنبثقة عن مجلس الوزراء العرب بتنسيق البرامج والمشروعات والأنشطة في الدول العربية.

وفيما يتعلق بمستقبل التعاون العربي في مجالات البيئة والتنمية، توجد إمكانات لذلك في مجالات حماية البيئة عبر الحدود العربية المشتركة، كحماية البيئة البحرية، وانتقال الملوثات الهوائية عبر الحدود، والتصدي للتجارة غير القانونية للتخلص من المخلفات الصلبة والخطرة، والتنسيق في إدارة أحواض المياه المشتركة، بالإضافة إلى التعاون في مجال بناء القدرات الفنية الوطنية في مجال الرقابة البيئية والجمركية، ومجال إعداد التشريعات البيئية اللازمة. كذلك يتعين التعاون أيضاً في مجال تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية لتشجيع إنتاجها والتعاون على اكتساب التقنيات المتطورة في مجال البيئة من الدول المتقدمة.

الاقتصاد الفلسطيني

استمر التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية للعام الخامس على التوالي، وذلك نتيجة لاستمرار السياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى تشديد الحصار الاقتصادي وتدمير البنية التحتية ومصادرة الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري وتجريف الأراضي الزراعية وهدم المنازل وإعاقة حركة التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين فلسطين والعالم الخارجي. ومع ذلك فقد طرأ تحسن نسبي طفيف في الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 يرجع أساساً إلى زيادة الإنفاق الحكومي وإلى التفاؤل الحذر الذي صاحب إجراء الانتخابات المحلية والانتخابات الرئاسية والقرار الإسرائيلي بالانسحاب الأحادي من قطاع غزة، مما أشاع أجواءاً من التفاؤل حول فتح المنافذ الجمركية مع العالم الخارجي، وإمكانية البدء في تشييد ميناء غزة البحري وإعادة تشغيل مطارها.

لقد اتسم عام 2005 بارتفاع معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 3.5 في المائة مقارنة بحوالي 3 في المائة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الشيكل أمام الدولار الأمريكي مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات. وقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى مزيد من الضغوط التضخمية، كما واصلت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر مستويات مرتفعة حيث بلغت 65 في المائة في قطاع غزة و55 في المائة في الضفة الغربية، مما يعكس التدهور المستمر في مستوى معيشة الإنسان الفلسطيني.